الإنمائي[٤٠]، والمقرر باء (د - ٤٨) المؤرخ ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣ الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا[٥٣]، والقرار ١/٤٩ المؤرخ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[٤٤]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام[٥٤] بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في التصدي للمشاكل التي تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في عملية دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي،

١ - **تعيد تأكيد** ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فضلا عن كافة البلدان الأخرى في الاقتصاد العالمي، خصوصا من خلال تحسين فرص وصول صادراتها من السلع والخدمات إلى الأسواق. فهذا الدمج سيساند عملية تحول نظام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأخذ بالسياسات ذات المنحى السوقي، وسيكون له أثر إيجابي على التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، في آن واحد؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، في حدود الموارد القائمة ومن خلال الترتيبات الملائمة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة تحليلية وإسداء المشورة الخاصة بالسياسات العامة وتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يعمل على تشجيع وتعزيز التعاون المتبادل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حدود ولاية كل منهما؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، في حدود نطاق تنفيذ هذا القرار ومع مواصلة التعاون القائم مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، بدراسة مجالات التعاون الاقتصادي والتقني الممكنة بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن التعاون مع البلدان النامية، مع تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان، بغية تشجيع مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي بدرجة أعظم؛

٤ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، ثم تقريرا كل سنتين بعد ذلك.

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

١٨٢/٤٨ - تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تلاحظ أنه من الضروري، في ضوء التطورات غير المتوازنة في سياق استراتيجية الديون الدولية الآخذة في الظهور، تحقيق مزيد من التقدم واتخاذ تدابير ملموسة إضافية من أجل حل مشاكل الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية،

وإذ ترحب بأن بعض البلدان النامية أحرزت تقدما كبيرا نحو التغلب على ما يواجهها من صعوبات في مجال الديون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة مما يؤثر بشكل سلبي على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون، مع ايلاء المراعاة، في هذا السياق، للحالة الخاصة الحرجة لمعظم البلدان النامية الأفريقية المدينة؛

وإذ تلاحظ أيضا أن عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات فيما يتعلق بخدمة الديون، بينما تسلم بأن نادي باريس اعتمد نهجا مرنا وابتكاريا لمعالجة هذه المشاكل، وتطلب إلى الجهات الدائنة الخاصة اعتماد تدابير مماثلة،

وإذ تؤكد أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون الثقيلة فيما يتعلق بجميع أنواع ديون البلدان النامية، مع مراعاة الحاجة الماسة إلى اتباع نهج عادل ودائم،

وإذ تشدد على أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها في مجال الإصلاح والاستقرار الاقتصاديين وبرامج التكيف الهيكلي، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها وضعف الطبقات الأشد فقرا من سكانها،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل، في جملة أمور، بمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة الى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الدولية المعقودة بتوافق الآراء من أجل تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن **قلقها** لأن عبء الديون وخدمة الديون يمثل، في بلدان نامية عديدة، إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون تنشيط النمو والتنمية، على الرغم مما قامت به تلك البلدان من إصلاحات اقتصادية كانت مضنية في أحيان كثيرة،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، بتكلفة جسيمة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينها، قد فعلت ذلك على الرغم من قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية[٥٥]؛

٢ - **تلاحظ** أن بعض البلدان النامية المدينة ذات الديون الخارجية التجارية تمكنت من إبرام اتفاقات بشأن تخفيض خدمة ديونها المصرفية، وتدعو إلى إبرام اتفاقات مماثلة مع البلدان النامية الأخرى المهتمة بالأمر؛

٣ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي استكشاف سبل تنفيذ تدابير اضافية، بما في ذلك مواصلة إلغاء أو تخفيض الديون وخدمة الديون المتصلة بالدين الرسمي، واتخاذ إجراءات أسرع فيما يتعلق بجملة أمور من بينها باقي الديون التجارية المستحقة على البلدان النامية،

٤ - **ترحب** بقيام بعض الدائنين بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان التي لم تقدم على إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، أو على تخفيف أعباء الديون المستحقة عليها بنفس القدر، على أن تفعل ذلك؛

٥ - **تدعو** الى التنفيذ العاجل والفعال للتدابير المتخذة لمعالجة مشكلة الديون لبعض البلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط، وتدعو جميع الدائنين إلى النظر في اتخاذ تدابير مناسبة لصالح البلدان النامية المدينة ذات الدخل المتوسط، مع مراعاة الحالة الخاصة الحرجة للبلدان الأفريقية المندرجة في هذه الفئة؛

٦ - **تطلب** إلى البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، في حدود اختصاصاتها، في اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل؛

٧ - **تؤكد** ضرورة تنفيذ المبادرات الأخيرة على أوسع نطاق وبأسرع ما يمكن، والمضي قدما على أساس هذه المبادرات، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو اعتماد وتنفيذ مزيد من الشروط لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك النظر في شروط ترينيداد، حسب الاقتضاء؛

٨ - **تسلم** بالحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكة أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل، ضمانا للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛

٩ - **تشدد** على أهمية أن تواصل البلدان النامية بذل جهودها من أجل تعزيز بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو والتنمية المستدامة؛

١٠ - **تؤكد أيضا** أن اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي، لاسيما من جانب البلدان المتقدمة النمو، من أجل التخفيف من عبء الديون على البلدان النامية، هو أمر حيوي بالنسبة للنمو في البلدان النامية، الأمر الذي سيؤدي بدوره الى تعزيز نمو الاقتصاد العالمي؛

١١ - **تسلم أيضا** بحاجة البلدان النامية المدينة الى بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى الخروج بنتيجة متوازنة وناجحة من جولة أوروغواي

للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما يفضي إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها فتعود بالنفع على جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية؛

١٢ - **تؤكد كذلك** على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، علاوة على تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، حسب الاقتضاء، من أجل تقديم الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٣ - **تحث** المجتمع الدولي على النظر في التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون برأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، أو بتمويل أنشطة التنمية، دونما إخلال بأي حلول أكثر دواما مثل تخفيض و/أو إلغاء الدين؛

١٤ - **تطلب** إلى الجهات الدائنة الخاصة، ولاسيما المصارف التجارية، تجديد المبادرات والجهود وتوسيع نطاقها من أجل التصدي لمشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

١٥ - **تحث** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة دعم الاتفاقات الإجمالية المتعلقة بتخفيض الديون وخدمة الديون مع اتباع المرونة اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية القائمة، وتحث أيضا على إيلاء الاهتمام الجاد لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بخدمة ديونها، بما في ذلك البلدان المدينة بصورة رئيسية للدائنين الرسميين أو للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٦ - **تحث** البلدان الدائنة والمصارف الخاصة وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في حدود اختصاصها، على أن تنظر في تقديم دعم مالي جديد ملائم للبلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل والتي عليها ديون كبيرة، وتواصل، بتكلفة جسيمة، خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها الدولية؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

١٨٣/٤٨ - السنة الدولية للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر"،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ المتصلة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تدرك أن الفقر مشكلة متشعبة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي، وأن القضاء عليه في جميع البلدان، وخاصة في البلدان النامية، أصبح أحد الأهداف ذات الأولوية للتنمية في التسعينات من أجل تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي تحتاج إلى التعزيز لضمان القضاء على الفقر، لا سيما في أقل البلدان نموا، وفي البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان الأخرى التي توجد بها مناطق تتركز فيها أعداد كبيرة من الفقراء،

وإذ ترحب بالنجاح المنجز في تنظيم اليوم الدولي للقضاء على الفقر والاحتفال به،

وإذ تأخذ في اعتبارها مقررها ٤٢٤/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن المبادئ التوجيهية للسنوات والاحتفالات السنوية الدولية،